شذرات قانونية

العدد السابع . شعبان ١٤٣٥هـ .



facebook: shatharat.1
twitter: @shatharat_1

شذرات قانونية

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله الواحد الأحد، وصلاةً زاكيةً عاطرةً على خير البشر، وبعد:

هكذا اسميناها "شذرات قانونية" من طالباتٍ مبتدئات في عالم القانون ، عملٌ بسيط جمعناه من عدة مصادر ابتغينا به وجه الله أولاً ونشر الثقافة القانونية ثانيا، فخصصناها للعامة من الناس غير المختصين بهذا المجال، بهدف رفع مستوى الوعي القانوني بين أفراد المجتمع ، وندرة المهتمين بذلك.

أردناها معلومات لطيفة خفيفة ينتفع بها غير المختص ، فاجتهدنا في ذلك قدرَ المستطاع ، فما نزالُ في بداية الطريق ونعلم أنها لا تخلو من القصور.!

نشكر كل من صحّح ونقد ووضّح بعدَ شكر الله أولا فهو الموفق والمعين.!

فريق الإعداد:

بشاير بنت عبدالله الشريف.

سندس بنت علي الغامدي.

مشاعل بنت سليم الحربي.

مها بنت حمدان الرفاعي.

نورة بنت سعود الشريم.

تنسيق وتصميم :

بشاير بنت عبدالله الشريف.

نورة بنت سعود الشريم.

ضيوف العدد :

أ.سعود الغزي   أ. روابي العتيبي   أ. إيمان المعطش

المحتويات	رقم الصفحة

اعرف حقوقك !

إعداد : سندس بنت علي الغامدي

سنتناول في هذا الموضوع سلسلة مختصرة من حقوق المرأة حسبما أوردته الأنظمة القضائية السعودية .. وقد تناولنا في الأعداد السابقة حقوق المرأة السعودية عند التوكيل وحقوقها عند التحقيق ، ونكمل :

ثالثا : حقوق المرأة في المحاكم وعند الترافع :

١. نصت المادة السابعة والعشرون من نظام المرافعات " تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعوى المقامة على المسلم غير السعودي الذي ليس له محل إقامة عام أو مختار في المملكة ، وذلك في الأحوال الآتية:

أ . إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج يراد إبرامه في المملكة .

ب . إذا كانت الدعوى بطلب الطلاق ، أو فسخ عقد الزواج ؛ وكانت مرفوعة من الزوجة السعودية ، أو التي فقدت جنسيتها بسبب الزواج ؛ متى كانت أي منهما مقيمة في المملكة ، أو كانت الدعوى مرفوعة من الزوجة غير السعودية المقيمة في المملكة على زوجها الذي كان له محل إقامة فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته وجعل محل إقامته في الخارج ، أو كان قد أبعد من أراضي المملكة.

ج . إذا كانت الدعوى بطلب نفقة ؛ وكان المطلوب له النفقة مقيماً في المملكة .

د . إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير في المملكة ، أو كانت متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على النفس أو المال ؛ متى كان للقاصر أو المطلوب الحجر عليه محل إقامة في المملكة .

هـ . إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية الأخرى ؛ وكان المدعي سعوديّاً ، أو كان غير سعودي مقيماً في المملكة ، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه محل إقامة معروف في الخارج .

هذا هو نص المادة ومنه يتضح أن النظام جعل للمرأة حق إقامة الدعوى على مطلقها أو زوجها إذا كان يقيم خارج المملكة وفي هذا من التسهيل والتيسير الشيء الكثير سواء كان عقد الزوجية باقيا أو منتهياً بطلاق أو غيره كما أن المادة جعلت للمرأة أن تتقدم بدعوى ضد زوجها أو مطلقها فيما يتعلق بنفقتها أو إثبات نسب طفلها أو الولاية عليه بل إن المادة توسعت في إمكانية إقامة الدعوى من المرأة و إن كانت غير سعودية ضد زوجها أو مطلقها إذا كان مكانه خارج المملكة غير معروف .



٢. نصت المادة الثانية والثلاثون من نظام المرافعات على ما يأتي :

" من غير إخلال بما يقضي به ديوان المظالم ، تختص المحاكم العامة بجميع الدعاوى الخارجة عن اختصاص المحاكم الجزئية ، ولها على وجه الخصوص النظر في الأمور الآتية :

ب – إثبات الزواج ، والوصية ، والطلاق ، والخلع ، والنسب ، والوفاة ، وحصر الورثة .

د – فرض النفقة وإسقاطها .

هـ – تزويج من لا ولي لها من النساء ."

كما نصت اللائحة التنفيذية :

٤/٣٢) يراعى لإثبات الخلع : اقترانه بإقرار المخالع بقبض عوض المخالعة ، أو حضور الزوجة ، أو وليها للمصادقة على قدر العوض وكيفية السداد .

٣٢/ ١١ يدخل في فقرة (من لا ولي لها من النساء) : من انقطع أولياؤها ؛ بفقدٍ ، أو موتٍ ، أو غيبةٍ يتعذر معها الاتصال بهم ، أو حضورهم ، أو توكيلهم ومن عضلها أولياؤها ، وحكم بثبوت عضلهم ، ومن أسلمت وليس لها ولي مسلم .



٣٢/ ١١ يدخل في فقرة (من لا ولي لها من النساء) : من انقطع أولياؤها ؛ بفقدٍ ، أو موتٍ ، أو غيبةٍ يتعذر معها الاتصال بهم ، أو حضورهم ، أو توكيلهم ومن عضلها أولياؤها ، وحكم بثبوت عضلهم ، ومن أسلمت وليس لها ولي مسلم .

٣٢/ ١٣ ذوات الظروف الخاصة يبنى النظر في تزويجهن على خطاب الجهة المختصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفق التعليمات .)

وهذه المادة ولوائحها التنفيذية جعلت للمرأة الحق في تحديد العوض في المخالعة وطريقة السداد واشترطت حضور المرأة حتى تقرر قبض عوض الخلع أو كيفيته كما أن المادة أشارت إلى حق المرأة في التزوج وأن الولاية للقاضي إذا كانت المرأة لا ولي لها واعتبرت المادة أن صدور حكم بثبوت عضل الولي للمرأة من أسباب انتقال الولاية إلى القاضي .

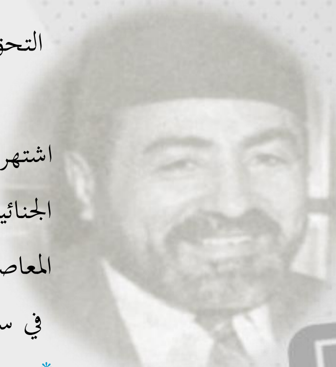


ونكمل في الأعداد القادمة بإذن الله حقوق الترافع للمرأة

شخصية قـانـونـيـة ..

إعداد : نورة بنت سعود الشريم

عبد القـادر عودة



قاضي وفقيه دستوري، ولد سنة ١٣٢١هـ بقرية كفر الحاج شربيني من أعمال مركز شربين بمحافظة الدقهلية بمصر لأسرة عريقة تعود أصولها إلى الجزيرة العربية التحق بكلية الحقوق بالقاهرة، وتخرج فيها عام ١٩٣٠ م، وكان من أول الناجحين.

اشتهر كعالم وفقيه ورجل قانون محنك وخطيب مفوه حصل على قدر كبير من المعرفة بالقوانين الجنائية في مصر، التي درسها طالبا ومارس تطبيقها قاضيا ومحاميا، وهو أحد أعلام الفقه الإسلامي المعاصرين، وقد دفعه حبه للشريعة الإسلامية إلى دراسة علوم الفقه الإسلامي، وأكسبته خبرته الواسعة في سلك القضاء بالمحاكم المصرية قناعة وإيمانا بضرورة إحياء علوم الشريعة والمبادرة إلى تطبيقها.

* تعود أسباب تنفيذ حكم الإعدام في الشهيد عبد القادر عودة إلى ما يلي:

١. أنه وقف موقفًا وطنيًّا خالدًا حين عمد الضباط إلى اتخاذ قرار بعزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية، فأقدم على استلام الراية وابتدر قيادة الحركة، ونظم عشرات الآلاف من الجماهير في مظاهرة لم يشهدها تاريخ مصر كله؛ وهو ما أرغم الضباط والوزراء على الرضوخ لإرادة الشعب وإعادة اللواء «محمد نجيب» رئيسًا لمصر.

٢. ومن الأسباب كذلك أن عبد الناصر أقدم على توقيع معاهدة مع الإنجليز، فطلب مكتب الإرشاد من الفقيه القانوني «عبد القادر عودة» أن يتناول الاتفاقية تناولاً قانونيًّا، بعيدًا عن أسلوب التحامل والتشهير، فجاءت الدراسة التي سلمت إلى السلطات المصرية في ذلك الوقت، دراسةً قانونيةً تبرز للعيان ما تجره الاتفاقية على البلاد من استبقاء الاحتلال البريطاني مقنعًا، مع إعطائه صفة الاعتراف الشرعية، فضلاً عما يجره على مصر والبلاد العربية من ويلات الحروب دفاعًا عن مصالح الإنجليز والأمريكان، وبذلك ازداد الحكم رغبةً في الانتقام من عبد القادر عودة.

* استشهد عبد القادر عودة في ٩ ديسمبر عام ١٩٥٤ م.

* له مجموعة من الكتب الموسوعية التي لا تستغني عنها أي مكتبة قانونية مثل:

- «الإسلام وأوضاعنا القانونية»
- «الإسلام وأوضاعنا السياسية»
- «الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه»
- «المال والحكم في الإسلام»
- «التشريع الجنائي في الإسلام مقارنا بالقانون الوضعي»



شخصية قانونية..

حق المرأة في العمل بين الشريعة والنظام

كرم الإسلام المرأة وكفل لها حقوقها بما يتوافق مع طبيعتها ولم يمنعها من أن تكون جزءً فعالاً من المجتمع الذي تنتمي إليه فأباح لها العمل بما يلائم قدراتها وفي شتى المجالات التربوية ، الدعوية ، الصحية ، التعليمية ، المهنية ، الخدمية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، التطوعية وغيرها ، مراعية في ذلك الضوابط الشرعية .

تضمنت السنة الشريفة العديد من النصوص التي تحث على العمل والكسب الحلال عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((**لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره ، خير له من أن يسأل أحداً ، فليعطيه أو يمنعه**)) متفق عليه .

المجتمع الذي يحاول النهوض والتغيير هو من يمكن للمرأة من العمل انطلاقاً من كونها نواة المجتمع ونصفه وهي من تلد وتربي النصف الآخر حيث لا يمكن لمجتمع أن يعزل المرأة ويمنعها من ممارسة هذا الحق الذي ينبني على الإباحة وما احاطته الشريعة الاسلامية الغراء من ضمانات وضوابط تكفل حفظ مصالحها بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وتدرأ المفاسد عنهما جميعاً وعلى الأخص عندما تكون المرأة بحاجة إلى الإعالة أو ترغب في نفع بيتها وتنمية مهاراتها وتجارتها إذ هو حق مشروع لدلالة عموم الآية :

(**ولهنَّ مثلُ الذيْ عليهِنَّ بالمعروفِ وللرّجالِ عليهنَّ درجَة واللهُ عزيزٌ حكيمٌ**) البقرة/٢٢٨.

مشاركة :

مكتب ديوان الاستشارات للمحاماة للدكتور ماجد الفهد.

تويتر : **saudiAdvisor@**

وفي المملكة نجد أن النظام الأساسي للحكم والأنظمة المطبقة في مجال العمل **"نظام الخدمة المدنية ونظام العمل"** أتت موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية التي بنيت أساساً عليها ، حيث نص النظام الأساسي للحكم في المادة الثامنة والعشرون على أنه : **"تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه ، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل "**، أما الأنظمة التي تُعنى بالعمل فتتميز بحرصها على مراعاة طبيعة المرأة من حيث تقريرها لأنواع الأعمال التي تشغلها وتليق بها ولا ترتب ضرراً أو اجهاداً عليها ، كالإمامة الكبرى والقضاء ونحوها من الولايات العامة ، كما راعت ظروفها الخاصة كـ امرأة من حيث الاجازات وساعات العمل والراحة **"لا يجوز تشغيل النساء أثناء فترة من الليل لا تقل عن إحدى عشرة ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير" (م ١٥٠ نظام العمل).**

يعتبر عمل المرأة السعودية إحدى القضايا المهمة التي تحظى باهتمام بالغ من الدولة ، فعمل المرأة هو واقع قديم وأصيل في المجتمع ، فقد كانت شريكاً أساسياً للرجل – أبا وأخا وزوجا وابناً – في مختلف الأعمال ، ويفرض عمل المرأة في المجتمع دوافع متعددة لعل أهمها التوسع الهائل في جوانب التنمية من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها .

المستشارة القانونية :

إيمان بنت زيد المعطش



مصطلحات قانونية

إعداد : مها بنت حمدان الرفاعي

مصطلحات في القانون الجنائي

١. **الجناية** في الشريعة تعني الجريمة أياً كانت درجة جسامة الفعل، أما الجناية في القانون فتعني الجريمة الجسيمة دون غيرها.

٢. **قانونية الجريمة المستمرة:** هي تلك التي يستغرق تنفيذها فترة من الزمن بسب تداخل إدارة الجاني والذي يملك وضع نهاية لهذه الحالة غير المشروعة

مثال: حمل سلاح بدون ترخيص.

٣. **الجريمة الوقتية:** هي تلك التي يتم تنفيذها في نفس اللحظة التي تتحقق فيها أركانها كالسرقة والقتل. وهذه الجريمة قد تتم على مرحلة واحدة أو على عدة مراحل متعاقبة على دفعات.

٤. **القصد الجنائي (المباشر):** فإنه يشترط اتجاه الإدراك والإرادة نحو النتيجة الإجرامية التي تمثلها وتوقعها الجاني بصفة مؤكدة.

٥. **القصد الاحتمالي:** اتجاه الإدراك والإرادة نحو نتيجة مؤكدة مع توقع الجاني تحقق نتائج أخرى ممكنة ومحتملة يتقبلها ولا يبالى بها.

* مصطلحات في القانون الدولي *

١. **إعلان :** مجموعة أفكار ومبادئ عامة ، لا تتمتع بالصفة الالزامية ، وله قيمة أدبية ومعنوية، وتتمتع بالثقل السياسي والأخلاقي إذا ما صدرت عن هيئة دولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. والإعلان يعد من قبيل العرف الدولي. والإعلان غالباً ما يصدر في ظروف نادرة حينما ينص على مبادئ ذات أهمية كبرى وقيمة دائمة كما هو الحال بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والإعلان مرادف : قواعد – مبادئ – مدونة – مبادئ توجيهية..

٢. **معاهدة:** تطلق عادة على الاتفاق الدولي الذي يتناول بالتنظيم القانوني موضوعاً ذات أهمية خاصة وذات طابع سياسي، مثل معاهدة السلام المنعقدة بفرساي في ٢٨ يونيه ١٩١٩ بين الدول المتحالفة، ألمانيا، ومعاهدة الصداقة والتحالف بين المملكة المتحدة والمملكة المصرية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

٣. **اتفاقية :** اصطلاح يطلق على الاتفاق الدولي يقصد به وضع قواعد قانونية ملزمة لأطرافها.

٤. **اتفاقية عقدية:** تكون ثنائية بين دولتان ويكون موضوعها وضع معين أو مسألة معينة تهم الدول الأطراف بحيث تضع لها الاتفاقية تنظيماً أو حلاً معيناً، ويكون الهدف منها مجرد خلق التزامات على عاتق أطرافها بالتطبيق للقواعد الأولية القائمة بينهم.

٥. **اتفاقية شارعه :** تكون متعددة الأطراف ويكون موضوعها إنشاء قواعد دولية موضوعية أو خلق قواعد قانونية وليس مجرد التزامات متقابلة للدول فإن إرادة أطراف الاتفاق الدولي تكون واحدة وذلك راجع إلى وحدة موضوعها وقيمة القواعد القانونية التي أنشأتها الاتفاقية، ويهدف أطرافها من وراء إبرامها سن قواعد دولية جديدة تنظم العلاقات بينهم. والغالب أن تكون الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف أو الجماعية هي اتفاقيات دولية شارعه مثل اتفاقيات حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة ، والاتفاقيات العقدية تكون مصدراً للالتزامات، والاتفاقيات الشارعة تكون مصدراً للقواعد القانونية .

البصمة الوراثية

أ.سعود الغزّي . مستشار قانوني

أولت الشريعة الإسلامية النسب مزيداً من العناية ، وأحاطته ببالغ الرعاية ، ولا أدل علي ذلك من جعله في طليعة الضروريات الخمس – وهي : الدين والنفس والعرض (النسل) والعقل والمال – ، وقد أمتن الله على عباده بأن جعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا ، فقال عز وجل : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله اتقاكم) ولا يتحقق ذلك إلا بمعرفة الأنساب وحفظها عن الاشتباه والاختلاط.

طرق إثبات النسب :

طرق إثبات النسب خمسة ، وهي : (الفراش ، الإستلحاق ، والبينة ، والقافة ، والقرعة). والثلاثة الأول محل اتفاق بين العلماء ، أما الرابع فمحل خلاف والراجح جواز اللجوء له عند انعدام الثلاثة ، والخامس محل خلاف كبير ... وليس المجال لبسطه والاستفاضة فيه.



الطريق الشرعي لنفي النسب

من أجل محاسن شريعة الإسلام المباركة ، رعايتها للأنساب ، وعنايتها بالحفاظ عليها ، ومن مظاهر ذلك تشوفها إلي ثبوت النسب ودوامه ، حيث لا تقبل الشريعة الإسلامية نفي النسب بعد ثبوته مهما كان الحامل عليه أو الداعي إليه إلا عن طريق واحد ، وهو اللعان.

وهو : شهادات مؤكدات بإيمان من زوجين مقرونة بلعن أو غضب.

واللعان لا يشرع إلا حين يعلم الزوج بزنا زوجته إما برؤية ، أو إخبار ثقة ، أو مشاهدة رجل فاجر يدخل عليها ، أو يخرج منها ، أو باستفاضة زنا عند الناس ، ونحو ذلك .

البصمة الوراثية :"(dna)" هي المادة الوراثية الموجودة في خلايا جميع الكائنات الحية، وهي التي تجعل كل إنسان مختلفا عن غيره ، وهو ما يعرف بالحمض النووي .

قد دلت الأبحاث الطبية التجريبية علي أن نسبة النجاح في إثبات النسب أو نفيه عن طريق معرفة البصمات الوراثية يصل في حالة النفي إلي حد القطع أي بنسبة ١٠٠ %أما في حالة الإثبات فإنه فأنه يصل إلي قريب من القطع وذلك بنسبة ٩٩ % تقريباً



إثبات النسب ونفيه باستخدام البصمة الوراثية:

سبق أن صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي بدورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة عام ١٤٢٦هـ والمتضمن ما **خلاصته** : " أنه لا يجوز للزوج أن يعتمد على البصمة الوراثية لنفي نسب من تلده زوجته ، وإنما طريق ذلك اللعان بشروطه الشرعية، ولا يجوز الاعتماد على البصمة الوراثية بدعوى الاستيثاق من صحة من ثبت نسبهم شرعا.

ولكن لا بأس بالاعتماد على البصمة الوراثية في حالات التنازع على مجهول النسب ، سواء أكان التنازع على مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أو تساويها، أم كان بسبب الاشتراك في وطء الشبهة ونحوه.

وكذلك في حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات، ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب.

والخلاصة : أنه يجب التفريق بين الحكم الشرعي وبين الحقيقة العلمية فالله تعالى أمرنا وفرض علينا أحكاماً شرعية تؤخذ من أدلتها وتجب بذمة المكلف بوجودها وتفرض لأصحابها ، دون النظر للحقائق العلمية إذ أن مناط الأحكام أدلتها ، ومن ذلك صيام شهر رمضان ؛ فالحكم الشرعي له هو : وجوب صيام شهر رمضان بثبوت رؤية هلاله عن طريق إخبار مسلم ثقة وأن كان فرداً ... ولو عارض ذلك ما أثبته علماء الفلك ورجال المراصد أن يوم غدٍ هو المكمل للثلاثين من شعبان لم نقبل قولهم وتعبدنا الله بالصيام ، ونفس الأمر يقال في إثبات النسب ونفيه ؛ فليس لأحد أن يقدم نتائج فحوصات البصمة الوراثية على الحكم الشرعي الثابت للزوج فقط دون غيره.

الصورة العكسية والواقع العملي : لنفترض أن هنالك ولد – ذكراً كان أو أنثى – ادعى أنه ليس ابن لأبيه ... فما الحكم ؟ وهل يحتكم للبصمة الوراثية ؟

سبق أن وضحنا بما سبق الحكم الشرعي للنسب وطرق إثباته ونفيه ومن له الحق في ذلك دون غيره ، وتشوف الشرع لإثبات الأنساب وحفظها بل ووضع العقوبات الرادعة للتعدي عليها ... لكن لو ادعى ولد أن والده يتبرأ من أبوته ويعرّض به في المجالس ؛ فالمعمول به أنه يستدعى والده لمجلس القضاء وُيسأل عن هذه الدعوى وفي نفس الوقت تؤخذ العينات لإجراء البصمة الوراثية ، ويوضح القاضي للمدعي أن هذا المدعى عليه هو (والده) حقاً ، وقد ثبت نسبه واشتهر بين الناس بنوته له ، ويغلظ في الكلام على المدعى عليه ويبين له أنه لو ثبت حقاً تعريضه بنسب ولده فإنه سيحده حد (القذف) ؛ حيث أنه لا يسمع دعوى اللعان بعد فوات وقتها ... وما ذاك إلا حفظ من الشريعة للأنساب وحماية لها.

ونتيجة التحليل الإيجابية تعد قرينة ليس إلا ؛ وسبباً قوياً للقاضي في التشديد على المدعى عليه إن ثبت ما نسب إليه من تعريضه بولده وزوجته ، أما إن ظهرت النتيجة سلبية فلا يتلفت إليها لما سبق توضيحه أعلاه.

وهذه الحالة نادرة الحدوث ؛ ولم اسمع شخصياً بوقوعها ؛ فلو كان الرجل يدعي عدم بنوته لولده لما سكت حتى يكبر ويشتهر بين الناس باعتباره ابنه ومن صلبه. ولو فعل وقد كبر ولده فللقاضي أن يجلده حده (القذف). **والله سبحانه أعلم وأحكم.**

حسابات تويترية .

إعداد: نورة بنت سعود الشريم

ياسر المسند
yassermsnd@

ناصر بن صالح الصالح
naser_alsaleh@

أخبار القضاء
judiciary_news@

جمعية قضاء
qdha@

المحامي ناصر التويم
nasseraltuwaym@

محمد المسفر
misfrM@

مقابلة مع أ. روابي العتيبي ..

المُعدة : بشاير بنت عبدالله الشريف

أقامت المجلة لقاء مع أوائل القانونيات المكافحات في عالم القانون مَن تسعى لوضع بصمة نسائية في هذا العالم لتقول أن للمرأة نصيب من هذا المجال ، وأنها أهل لهذه المهنة أ. **روابي العتيبي** قد أكرمتنا بهذا اللقاء فنشكر لها تعاونها .

شذرات : قد يجهل البعض (**روابي العتيبي**) فمن هي ؟ وما هي رسالتها ؟!.

أ.روابي : فتاة سعودية وابنه لأبوين عظيمين يدعماني دائما للتميز والإبداع خريجة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود طموحي لامتناهي ، أطمح أن يجعل الله لي " لسان صدقٍ في الآخرين" وأن اكون فجراً جديداً لوطني بأن تكون لي بصمة في مجالي القانوني ويوماً ما سأرى اسمي مكتوباً بجانب اسم أبو القانون د. السنهوري .

شذرات : كيف كانت مسيرة أ. روابي العتيبي الدراسية حتى أصبحت المستشارة القانونية روابي ؟

أ.روابي : لا أخفيك بأنه لم يكن تخصص القانون من رغباتي الأولوية فقد كان الرغبة الخامسة على ما أذكر حيث أن ميولي كانت علمية باعتبار أنّي تخرجت من الثانوية من القسم العلمي فكانت أولى رغباتي هي التخصصات الطبية ولكن إرادة الله شاءت بأن أكون إحدى المنتسبات لكلية الحقوق، السنوات الدراسية الأربعة كانت جداً ممتعه وأعتبرها نقطة تحول في حياتي تعلمت من خلالها الاعتماد على الذات، المواد التي درستها صقلت جوانب عديدة من شخصيتي، لكن فعلاً تلك السنين لم تكن سهله واجهت ضغوط الاختبارات والأبحاث والعروض التي تقدم لكل مادة على حده رغم صعوبتها إلا أنه كانت هناك متعة أفتقدتها كثيراً بعد التخرج.

شذرات : ماهي الصعوبات التي واجهتها لوصولك إلى ما أنتِ عليه ؟

أ.روابي: أرى بأنّي لم أحقق حتى الآن إلا جزء يسير جداً مما أنا أطمح إليه لكن الحمد لله والشكر له على ما وصلت إليه حتى هذه اللحظة ، من الطبيعي جداً بأن أي شخص عندما يبدأ في مرحلة جديدة وخطوة جديدة أن يواجه العديد من الصعوبات والعقبات التي تعيق مواصلته للمسيرة، لكن الاهم هو كيف ننظر لهذه العقبات وكيف نتخطاها ونستفيد منها فكل عقبه أو معوّق تواجهه هو بمثابة درس لابد أن يستفاد منه، وبطبيعة الحال الصعوبات التي واجهتها هي نفس الصعوبات التي يواجهها أي محام رجل مع إضافة بعض القيود الاجتماعية المعرقلة لبعض الأمور لكن أبرز العقبات التي واجهتها كانت تتمحور حول انتقاد الناس لتخصصي واستخفافهم بمستقبلي الوظيفي تخطيتها ولله الحمد واثبت لهم كفاءتي وأكبر دليل على ذلك أن من كان يستخف بقدراتي سابقاً هو نفسه اليوم من يحاول أن يستفيد منها ويطلب مشورتي،وهذا بحد ذاته أعتبره أولى خطوات النجاح.

شذرات : هل المجتمع يرحب بكونك قانونية أم هناك تحفظ على الفكرة !

أ.روابي : أثناء دراستي كان هناك الكثير من الانتقادات وبعض التحفظات كون أن المرأة بطبيعتها عاطفية فهذا قد يعيق عملها القانوني، لكن بعدما انضميت إلى المنظومة العدليّة بشكل رسمي أصبحت أرى المحامي والمحامية على كفتين متوازيتين في ميزان العدالة .

شذرات : ما رأي القانونيين مع مخالطتك لهم بتقبل فكرة مرأة قانونية ؟

أ.روابي : الكثير ممن تدربت وعملت معهم يثقون بقدرات المرأة كونها من وجهة نظرهم أشد دأباً ودقة في عملية البحث العلمي والتنظيم أحد المحامين قال لي بأنه يجزم بأن رفع مستوى مهنة المحاماة سيكون من خلال الفتاة القانونية السعودية.

شذرات : ما مدى صعوبة المهنة القانونية على المرأة ؟

أ.روابي : من وجهة نظري الصعوبة تكمن فقط في تقبل بعض المحاميات وكذلك العاملين بالجهات الأمنية في مراجعة مراكز الشرط وغيرها لكن بشكل عام ومن وجهة نظري الخاصة لا أرى أي صعوبة بحيث أنه لا شك في أن صفات المحامية اتساقًا مع الطبيعة العامة للمرأة، جعلتها قبلة الأنظار للموكلين، باعتبار أنها أكثر جلادة وطول بال وسعة صدر وكبر اهتمام بمطالب الناس وفقًا لطبيعة الأنثى بشكل عام، فتوظيف هذه الطباع الحميدة في الساحة القضائية جعل المحامية تصنع لنفسها مكانًا مميزًا وسط المجتمع، كما أن النظام السعودي لم يفرق بين المرأة والرجل في نصوص المحاماة الصادرة من مجلس الوزراء و الحاجه ملحه ومتزايدة لوجود محاميات يقدمن الاستشارات والمرافعات في كافة المجالات الحقوقية لكن تزداد الحاجه في دعاوى الأحوال الشخصية مهنة «من جدّ وجد» تحتاج ذكاء وإخلاصاً وضميراً لتستطيع المرأة أن «تصنع» التغيير في نظرة المجتمع إليها .

شذرات : ماهي المشاكل التي قد تتعرض لها القانونية ؟

أ.روابي : عن نفسي لم أواجه مشاكل بحجم كلمة مشاكل فعلاً ولله الحمد لكن دائما في كل بداية لأي خطوة بالحياة بشكل عام لابد أن تواجه بعض العقبات التي يتجاوزها الشخص بالتوكل على الله أولاً وثم بالعزيمة والإصرار والصبر.



شذرات : ماهي أهم ملامح الشخصية القانونية التي يجب أن تكتسبها المرأة لتتميز في هذا الوسط ؟

أ.روابي : شهادة القانون لا تكفي وحدها حتى يُقال عنك محامية حيث أن الشخصية القانونية لابد أن تجمع ما بين العلم والقانون بالإضافة إلى القدرة على التحليل والتركيب وسرعة البديهة والشخصية الحيادية والدماثة والحلم والصبر والحكمة فقد سمى بييرو كالاماندري مهنتي الطب والمحاماة (بالحرف الخيرية) وذلك لأنهم يمارسون طقوساً من التضامن الاجتماعي في مواساة المحتاج .

شذرات : ماهي المجالات التي تنصحي بها القانونية للتخصص بها ؟

أ.روابي : مجالات العمل في المنظومة القانونية متشعبه جداً لو تطرقت لها سأحتاج إلى حوار مستقل بهذا الموضوع، لكن أولاً وأخيراً الميول والشواغر والدورات التدريبية هي التي تحدد رغبة الشخص وأين يكمن ابداعه.

شذرات : هل تنصحي بمهنة المحاماة للمرأة ؟

أ.روابي : وفقاً للوضع الراهن أرى بأنها ضرورة حتمية للمجتمع.

شذرات : نصائح لكل دارسة قانون ، وكل من تطمح للعمل فيه :

أ.روابي : احرصي على طلب العلم ولا يغرّكِ ما أدركته منه فلازال أمامك أكثر مما وجدت هذا التخصص بحر يجب أن تغوص فيه حتى تعرف أسراره لذا لابد لكِ من معرفة الأسس اللازمة في جميع تخصصات القانون وعليكِ الإكثار من البحوث الصغيرة أو التي تكلفين بها كطالبة واحتفظي بها وراجعيها بين الفينة و أخرى حتى تصوبي الخطأ، أكثري من قراءتك للأنظمة واللوائح ولا تستحي من السؤال حول ما يصعب عليك فهمه.



شذرات : كلمة أخرة للمستشارة روابي العتيبي :

أ.روابي : شاكرة لك اختي بشاير هذا الحوار اللطيف الذي أتمنى أن يكون أحد المحفزات وسبب من أسباب الدعم لطالبات القانون واللاتي يطمحن في أن يكن أحد أعضاء أسرة المحاميات السعوديات .

إثبات عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها

إعداد : مها بنت حمدان الرفاعي

إنّ السلطة التي تتمتع بها الإدارة ليست غاية في ذاتها أنما هي وسيلة لتحقق الغاية المتمثلة بالمصلحة العامة للمجتمع، فإذا انحرفت الإدارة في استعمال هذه السلطة بإصدار القرارات لتحقق أهداف تتعارض مع المصلحة العامة فأن قرارها يكون مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ويعد هذا العيب من أسباب الطعن بالإلغاء التي ترد على القرار الإداري .

تعريف عيب إساءة استعمال السلطة :

يكون القرار الإداري معيبا بعيب إساءة استعمال السلطة إذا استعمل رجل الإدارة صلاحياته لتحقق غاية غير تلك التي حددها القانون ويتصل هذا العيب بنية مصدر القرار وبواعثه، لذلك يقترن هذا العيب بالسلطة التقديرية للإدارة ولا يثار إذا كانت سلطة الإدارة مقيدة بحدود معينة.

وقد حظي هذا العيب بأهمية كبيرة في القضاء الإداري في فرنسا ومصر والأردن والسعودية على السواء إلا أن أهميته تضاءلت لأنه يتصل بالبواعث النفسية الخفية لجهة الإدارة، وإثباته يتطلب أن يبحث القضاء في وجود هذه البواعث وهو غاية بعيدة المنال.

لذلك أضفي القضاء علي هذا العيب الصفة الاحتياطية فلا يبحث في وجوده طالما أن هناك عيب أخر شابه القرار الإداري مثل عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل أو مخالفة القانون .

صور إساءة استعمال السلطة:

مثلما هو الحال في سائر عيوب القرار الإداري يتخذ عيب الانحراف في استعمال السلطة صورا عده سأتناولها بإيجاز شديد :

أولاً– البعد عن المصلحة العامة:

القانون لم يعط الإدارة السلطات والامتيازات ألا باعتبارها وسائل تساعدها علي تحقيق الغاية الأساسية التي تسعى إليها وهي المصلحة العامة.

وإذا ما حادت الإدارة عن هذا الهدف لتحقيق مصالح شخصية لا تمت للمصلحة العامة بصلة كمحاباة الغير أو تحقيق غرض سياسي أو استخدام السلطة بقصد الانتقام فإن قراراتها تكون معيبة بعيب الانحراف بالسلطة .

ثانياً– مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف:

على الرغم من أن الإدارة تستهدف تحقيق المصلحة العامة دائماً فقد يحدد المشرع للإدارة هدفاً خاصاً يجب أن تسعى قراراتها لتحقيقه وإذا ما خالفت هذا الهدف فإن قرارها يكون معيباً بإساءة استعمال السلطة ولو تذرعت الإدارة بأنها قد قصدت تحقيق المصلحة العامة، وهذا ما يعرف بمبدأ تخصيص الأهداف ومثال ذلك قرارات الضبط الإداري التي حدد لها القانون أهدافاً ثلاثة لا يجوز للإدارة مخالفتها وهي المحافظة على الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة، فإذا خالفت الإدارة هذه الأهداف في قرار الضبط الإداري فإن قرارها هذا يكون مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة وجديراً بالإلغاء .

ثالثاً– إساءة استعمال الإجراءات:

تحصل هذه الحالة من الانحراف عندما تستبدل الإدارة الإجراءات الإدارية اللازمة لإصدار قرار معين بإجراءات أخرى لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه، وتلجأ الإدارة إلى هذا الأسلوب أما لأنها تعتقد أن الإجراء الذي اتبعته لا يمض لتحقيق أهدافها أو أنها سعت إلى التهرب من الإجراءات المطولة أو الشكليات المعقدة .

ومثال ذلك أن تقرر الإدارة انتداب موظف وهي تستهدف في الحقيقة معاقبته فتلجأ إلى قرار الانتداب لتجريده من ضمانات التأديب .

وسائل إثبات عيب الانحراف بالسلطة :

المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن على مدعي انحراف الإدارة بسلطتها فيما أصدرته من قرارات يقع عليه وحده عبء إثبات دعواه، إعمالاً للقاعدة القانونية في الإثبات المتمثلة في: "أن على المدعي إثبات صدق ما يدعيه".

وتجد تلك القاعدة مبررها في قرينة الصحة المفترض توافرها في كافة القرارات الإدارية والتي بموجبها يفترض في تلك القرارات صدورها صحيحة مطابقة للقانون من حيث الاختصاص والشكل والسبب والمحل والغاية وعلى مدعي عكس ذلك إثبات ما يدعيه .

وتأسيساً على ذلك فإن مدعي انحراف الإدارة بسلطتها قد يستعين لإثبات صحة دعواه بوسائل مباشرة، فإن لم تسعفه تلك الوسائل لجأ إلى أخرى غير مباشرة يدلل بها على انحراف الإدارة بسلطتها.

ويدلل مدعي الانحراف بالسلطة على وجوده مباشرة من خلال نص القرار الذي يدعي انطوائه على انحراف بالسلطة، فإذا لم يتيسر له الكشف عن الانحراف بالسلطة من نص القرار لم يعد أمامه سوى فحص ملف الموضوع بما يحويه من مستندات قد تنبئ عن قيام هذا العيب.

الوسيلة الأولى: إثبات الانحراف بالسلطة من نص القرار .

الوسيلة الثانية: إثبات الانحراف بالسلطة من ملف الموضوع.

الوسيلة الثالثة : ظروف إصدار القرار.

الوسيلة الرابعة: الإثبات غير المباشر لعيب الانحراف بالسلطة.



ولشرح هذه الوسائل تتمّة في العدد القادم بإذن الله

ما هي أنظمتنا ؟!

إعداد : بشاير بنت عبدالله الشريف

نفرد المملكة العربية السعودية بوجود نظام قانوني متميز. هذا النظام يختلف عن مثيلاته في الأنظمة القانونية المتعارف عليها وأبرز ملامح هذا التميز هو الآتي:

١. أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع .

٢. متزامنا معه (التقنين) الوضعي والذي يصدره ولي الأمر في صيغة أنظمة (قوانين) لا تخالف الشريعة الإسلامية .

٣. استخدام مصطلح نظام بديلاً عن قانون لكون الأخير مرتبط دائماً بمخالفة الشريعة الإسلامية .

ودلالة ذلك أن أي النظام يعتبر جزء من المنظومة الشرعية ولا يأخذ مصطلح (الحكم بغير ما أنزل الله ومخالفة الشريعة) وذلك من جهتين:

- من جهة إصداره ، فهو يصدر من ولي الأمر بناءً على قوله تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) .
- من جهة عدم مخالفته للشريعة الإسلامية فهي النظام العام للمملكة العربية السعودية.

من هنا يأتي التفرد والتميز والاختلاف بين النظام وبين القانون وذلك في كون الأخير غير منضبط بضباط الشرع الإسلامي وفي الغالب يخالفه ، فمن المتعارف عليه أن القانون غالباً يعتبر الشريعة الإسلامية مصدر احتياطي من مصادره وليس مصدر أساسي أو وحيد ، كما أن في غالبه عبارة عن تلفيق من أقوال وأفكار متعددة ومتباينة ليست الشريعة الإسلامية حاكمة عليه.

إحصائيات :

عدد الأنظمة : ٢١٢ ، عدد التنظيمات : ٣٩ ، عدد القواعد : ٣ ، مجموع الأنظمة : ٢٨٢ نظام .

عدد الأوامر الملكية : ٣٤ ، عدد المراسيم الملكية : ٣٤٤ ، عدد قرارات مجلس الوزراء : ٤٥٠ ، عدد الوثائق : ٨٣١ وثيقة .

كمان أن مرجع أي قانوني أو مطلع على الأنظمة يكون من موقع " هيئة الخبراء بمجلس الوزراء " فمنها استندنا على هذه الإحصائيات، كما أنه في عام ١٤٢٣ هـ قدمت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء " مجموعة الأنظمة السعودية " في سبعة مجلدات، وحظيت بترحيب كبير من المختصين في الدراسات النظامية والقانونية والمهتمين بها، داخل المملكة وخارجها.

وها هي مرة أخرى تقدم مجموعة الأنظمة السعودية في إصدارها الثاني عام ١٤٣٠ هـ، بعد تحديثها واستبعاد ما ألغى منها، وإدراج التعديلات التي أضيفت إليها ، كمان أنها تحدث موقعها بأي مستجد .

وستكون هذه الزاوية بقعة ضوء على أنظمتنا بإبراز بعض الأنظمة وتسليط الضوء على بعض المواد المهمة التي قد يجهلها الكثير قد تكون جالبة لحقوق ومحافظة عليها ، تعيد الحق المسلوب تحمي الحق الموجود وتطالب بالحق المفقود تحت ظل أنظمة وضعتها حكومتنا الرشيدة ولنكون مجتمع يحترم النظام ويحفظ الحقوق .



سؤال و جواب !

إعداد : مشاعل بنت سليم الحربي

يقدم عبر أسلوب سهل وسلس مجموعة من الأسئلة القانونية وإجابات وشروحات وافية ومختصرة عليها تختص بمواضيع تهم المواطن/ة وتتنوع بين عدة قوانين لا غنى للفرد عن معرفتها في هذا العدد ستكون الأسئلة المطروحة عن (الوكالة) .

ما هي الوكالة وكيف تكون ؟

هي أن يستنيب شخص من ينوب عنه في أمر من أمور التي يجوز فيها النيابة، كالبيع والشراء وغير ذلك.

ما الحكمة من مشروعية الوكالة ؟

أجاز الإسلام الوكالة وذلك لأنه ليس من مقدور كل إنسان أن يباشر أعماله كلها بنفسه، فيحتاج إلي تفويض أو توكيل أحد يقوم ببعضها نيابة عنه.

ماهي شروط صحة الوكالة ؟

- أن يكون كل من الموكل والوكيل أهلاً للتصرف.
- أن يكون الشيء الموكل فيه ملكًا للموكل ومعلومًا: بمعني أن يحدد ما سيقوم بعمله، كأن يطلب منه شراء قميص، فيقول له: اشتر لي قميصًا مثلًا أو بنطلونًا أو غير ذلك .
- أن تكون الوكالة في الأمور التي يجوز فيها الإناب: أي في الأمور المباحة، كإثبات حق الموكل أمام القضاء إن كان الوكيل محاميا، وفي حضور الاجتماعات، وفي إدارة أموال الموكل وفي بعض العقود كالزواج، أو الرهن، أو التأجير، أو بعض العبادات المالية كالحج، والصدقة، والزكاة، كما تصح في إقامة الحدود. وهناك أمور لا تجوز فيها الإنابة أو الوكالة، ويجب علي الموكل أن يقوم بها بنفسه مثل: الحلف باليمين، العبادت البدنية كالصلاة، والصوم وغير ذلك.

كما يجوز اعتراف الوكيل عن موكله في الأمور التي فيها حدود أو قصاص، فلا يجوز له أن يقول: اعترف نيابة عن موكلي بأنه قام بالقتل مثلًا أو السرقة .

ما أنواع الوكالة ؟

والوكالة نوعان:

١- كالة مطلقة .

٢- كالة مقيدة .

فإذا قال الموكل لوكيله اشتر لي قميصًا، ولم يبين له لونه، أو لم يحدد له ثمنه فهي وكالة مطلقة وعلي الوكيل أن يشتري لموكله ما يعتقد أنه يناسبه، وأن يشتريه بسعر السوق، فلا يدفع في الشيء أكثر من حقه، فإن فعل ذلك كان للموكل الحق في عدم نفاذ الشراء وإلزام الوكيل بما اشتراه.

وأما إذا قال الوكيل لموكله: اشتر لي قميصًا لونه أحمر، أو ثمنه عشرة جنيهات، فهنا يكون الموكل قد أناب الوكيل إنابة مقيدة، لأنه حدد الثمن واللون، ولا يحل للوكيل أن يخالف أمر موكله إلا إذا وجد له قميصًا بنفس الصفات المطلوبة، ولكنه أرخص منه مثلاً، كأن يجده بثمانية جنيهات، فيفضله علي نظيره الذي ثمنه عشرة جنيهات.

وإذا نفّذ الوكيل ما أراده الموكل دون تعد منه؛ ألزم الموكل بالشيء الذي وكله فيه.



هل تصح الوكالة مقابل أجر؟

تصح الوكالة بأجر ويشترط فيها تحديد الأجرة، وبيان العمل الذي يقوم به الموكل.

هل يُفسخ عقد الوكالة ؟

للموكل والوكيل الحق في فسخ الوكالة متى شاء أحدهما ذلك.

متي ينتهي عقد الوكالة ؟

- إذا مات الموكل أو الوكيل أو أصيب أحدهما بالجنون.
- إذا عزل الموكل وكيله عن الإنابة عنه، أو عزل الوكيل نفسه.
- أن ينتهي العمل الذي أسنده الموكل إلي وكيله. فانتهاء العمل معناه انتهاء الوكالة التي بينهما.
- أن يصبح الموكل غير مالك للشيء الذي وكل فيه غيره فإن كان الموكل صاحب شركة مثلًا، ووكل غيره لإداراتها، ثم بيعت الشركة ولم يعد الموكل صاحبًا لها.

هنا تنتهي وكالة غيره بإدارة الشركة.

روابط الأعداد السابقة للتحميل

العدد الأول

العدد الثاني

العدد الثالث

العدد الرابع

العدد الخامس

العدد السادس